

المنطقة الحرة بعدن التحديات والحلول المقترحة



المنطقة الحرة بعدن التحديات والحلول المقترحة

إعداد / هشام محسن باعوضة

يوليو 2022

المحتويات

3	توطئة عامة
4	دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية
4	بعض وظائف المنطقة الحرة بشكل عام
4	مناولة البضائع وتجارة النقل والاستيراد والتصدير
4	توفير المخازن
5	الصناعات الثقيلة
5	الصناعات الخفيفة
6	مقدمة
6	المنطقة الحرة -عدن الواقع والتحديات
7	المزايا
8	الإعفاءات
8	الأهداف العامة للمنطقة الحرة عدن
9	أسباب اختيار عدن كمنطقة حرة
10	تلخيص للمشكلة
10	المنهجية
11	الأهداف
11	الوضع الراهن للمنطقة الحرة بعدن
12	نبذة عن محطة عدن للحاويات (ميناء الحاويات)
13	المشاكل الناجمة عن قرار سحب ميناء الحاويات من المنطقة الحرة
15	بعض الحلول المقترحة
15	في مجال استرداد المنطقة الحرة لأراضيها
16	في المجال الأمني
16	في المجال الإداري
17	الخاتمة

توطئة عامة:

شهد العالم - منذ منتصف القرن الماضي وما بعده - تسارعاً في وتيرة بناء ونمو المناطق الحرة من حيث عددها وأنواعها، وظهر هذا بشكل واضح في الدول النامية التي حرصت على إنشاء المناطق الحرة بهدف رفع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، من خلال سعيها لتحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، حيث رأت هذه الدول أن المناطق الحرة وسيلة ناجحة لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية وتنمية صادراتها وحصولها على التكنولوجيا الحديثة والمتطورة وتوفير فرص العمل وزيادة إيراداتها من العملة الصعبة، وينجم عن ذلك زيادة ترابط الاقتصاد المحلي مع الاقتصاد العالمي وتحقيق النمو الاقتصادي المستمر. وتعتبر المناطق الحرة شكلاً من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، لذا تسعى معظم الدول لاسيما النامية منها إلى جلب هذا النوع من الاستثمار باعتباره المحرك الرئيسي لاقتصاداتها في وقت تعجز الموارد المحلية عن تغطية النفقات، وذلك لما تقدمه هذه المناطق من تسهيلات وامتيازات كالحوافز الضريبية والجمركية، إضافة إلى العمالة الرخيصة نسبياً، مما يمكنها من تحقيق ميزة تنافسية ذاتية.

ولإبراز مفهوم المناطق الحرة بشكل عام، يمكننا إيراد بعض التعريفات التالية

تُعرّف على أنها: «جزء من أراضي الدولة، تسمح فيها بعمليات تجارية وصناعية مع دول العالم متحررة من قيود الجمارك والاستيراد والتصدير والنقد، ومن هنا كان تسميتها منطقة حرة»¹

وهي أيضاً: «المساحة المقفلة التي تخزن بها البضائع سواء كانت تلك المساحة في ميناء بحري أو جوي أو كانت داخلية أو على الساحل حيث ترد إليها البضائع ذات الأصل الأجنبي بقصد إعادة التصدير أو إدخال بعض عمليات إضافية عليها»²

وعليه فإن المنطقة الحرة هي مساحة جغرافية محدودة غير خاضعة لأي حقوق جمركية أو ضريبية باستثناء المعاملات والمبادلات غير القانونية حيث يسمح فيها باستيراد البضائع الأجنبية وتخزينها وإعادة تصديرها دون أية قيود.

1 - عبد الرحمن فريد: المناطق الحرة، القاهرة: الشركة المصرية لفن الطباعة 1976 ص1
2 - عبد الرحمن فريد: المناطق الحرة، القاهرة: الشركة المصرية لفن الطباعة 1976 ص1

دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية

تأتي الأهمية والدور الكبير الذي تلعبه المناطق الحرة من كونها إحدى الأدوات الاقتصادية التي تساهم في تنمية الاقتصاد المحلي، و تعزيز العلاقات الدولية، فنجد أنها في تطور مستمر كما نالت اهتمام جل دول العالم و ذلك لما لها من تأثير ايجابي على اقتصاداتها، فطبقاً لإحدى التقارير الصادرة عن منظمة العمل الدولية، فإن السبب الرئيسي لانتشار المناطق الحرة في جميع أنحاء العالم هو إحداث أكبر عدد ممكن من فرص العمل من خلال جلب الاستثمار الأجنبي لأجل المساهمة في عملية التنمية، كما تعمل على تحسين هيكل الاقتصاد الإقليمي بالعناية بالمناطق النائية عن طريق التنمية الإقليمية للمناطق المتخلفة، وذلك بتوطين صناعات فيها مما يخلق مركزاً حضارياً يخفف من مشكلة الهجرة الداخلية للمدن الكبرى.

بعض وظائف المنطقة الحرة بشكل عام

1 - مناولة البضائع وتجارة النقل والاستيراد والتصدير

وهي عبارة عن جميع أعمال تحميل وتفريغ البضائع التي يتم إجراؤها بين السفينة والأرض في الميناء؛ نظراً لموقع رصيف السفينة، ومناولة البضائع في منتصف التدفق، حيث ترسو السفينة في الخارج ويتم نقل البضائع باستخدام الصنادل وخطوط الأنابيب، ومناولة حمولات الرسو، وتوضع السفينة مباشرة على الشاطئ مثل الرصيف لمناولة البضائع.

كما تتم في المنطقة الحرة أنشطة النقل البري داخل المدن وبين المحافظات.

2 - توفير المخازن

تعد المستودعات جزءاً لا يتجزأ من أي سلسلة إمداد وتوريد تابعة لقطاع التجزئة لامتداد تأثيرها إلى كل شئ من التزود بالمواد الخام وإدارة المخزون بكفاءة إلى توصيل طلبات العملاء في الميعاد المحدد، بما يشمل تخزين السلع المادية قبل بيعها أو توزيعها في المستودعات للتخزين الآمن، وتحديد المساحة التي ستشغلها كل سلعة، والمكان الذي تشغله طوال فترة تخزينها، مما لا يمكن تطبيقه على المنتجات القابلة للتخزين في مكان آخر بجانب تلك المنشآت.

3 - الصناعات الثقيلة

غالبًا ما تعرف الصناعات الثقيلة كنوع من الأعمال التي تحمل رؤوس أموال كبيرة (كثيفة رأس المال)، وهناك عوائق كبيرة فيما يتعلق بالدخول والنقل يشير مصطلح «الثقيلة» إلى أن المنتجات التي تنتجها شركات الصناعات الثقيلة هي صناعات مثل الحديد، والنفط، والفحم، والسفن، وما إلى ذلك وقد صممت المنطقة الحرة في عدن لتكون بيئة مناسبة لإنشاء المصانع الكبيرة كمصانع الحديد، والأسمت، ومصانع زيوت المحركات، وغيرها من الصناعات الثقيلة.

4 - الصناعات الخفيفة

وهي التي عادة ما تكون أقل كلفة في رأس المال من الصناعات الثقيلة، وهي أكثر توجهاً نحو المستهلك من الصناعات الموجهة نحو الأعمال؛ لأنها تنتج عادة سلعاً استهلاكية أصغر يتم إنتاج معظم منتجات الصناعات الخفيفة للمستهلكين النهائيين وليس كمواد وسيطة لاستخدامها من قبل الصناعات الأخرى. عادة ما يكون لمرافق الصناعات الخفيفة تأثير بيئي أقل من تلك المرتبطة بالصناعات الثقيلة. لهذا السبب من المرجح أن تسمح قوانين تقسيم المناطق بالصناعات الخفيفة بالقرب من المناطق السكنية.[1]

ينص أحد التعريفات على أن الصناعة الخفيفة هي «نشاط صناعي يستخدم كميات معتدلة من المواد المعالجة جزئياً لإنتاج عناصر ذات قيمة عالية نسبياً لكل وحدة وزن».

وتشمل الأمثلة للصناعات الخفيفة في صنع الأحذية، والملابس، والأثاث، والإلكترونيات الاستهلاكية، والأجهزة الكهربائية المنزلية.

مقدمة:

المنطقة الحرة - عدن الواقع والتحديات

المنطقة الحرة بعدن هي منطقة للتجارة الحرة في اليمن أقيمت في مدينة عدن، وتهدف إلى إزالة كافة القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة في السلع والخدمات فيما بينها؛ لزيادة حجم التبادل التجاري ورفع معدلات النمو الاقتصادي. وقد بدأت إرهاصات إنشاء منطقة حرة في يناير 1991م عندما عقد مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء اجتماعاً مشتركاً في مدينة عدن، وصدر عن الاجتماع القرار رقم (209) لعام 1991م بشأن إعلان مدينة عدن منطقة حرة، وإجراءات إنشاء هيئة لإدارة المنطقة الحرة.

في نيسان/ أبريل 1991م صدر القرار الجمهوري رقم (49) لعام 1991م بإنشاء الهيئة العامة للمناطق الحرة، وحدد القرار بأن تكون للهيئة شخصية اعتبارية، وذمة مالية مستقلة، وتخضع لإشراف رئيس الوزراء مباشرة، ومركزها الرئيس صنعاء، كما حدد مهامها بتولي إدارة واستثمار وتطوير المناطق الحرة التي يتم إنشاؤها في أي منطقة من مناطق الجمهورية.

في الأول من نيسان/ أبريل 1993م صدر قانون المناطق الحرة رقم (4) لعام 1993م ونصت المادة الثانية منه على « أن تنشأ بمقتضى أحكامه منطقة حرة تشمل مدينة عدن، ويتم تطبيق نظام المنطقة الحرة فيها على مراحل، ويحدد مجلس الوزراء بقرار ينشر في الجريدة الرسمية الحدود الجغرافية للمنطقة الحرة والمواقع التي سيبدأ فيها التطبيق وتاريخه».

في 25 نيسان/ أبريل 1993م صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 65 لعام 1993م بشأن المواقع وحدودها الجغرافية التي سيبدأ فيها تطبيق نظام المنطقة الحرة في مدينة عدن. وتضمن القرار تحديد 15 موقعاً في مدينة عدن لإقامة مشاريع المنطقة الحرة وفقاً للمقترحات التي وردت في الخطة العامة لتطوير المنطقة الحرة عدن، ويبلغ إجمالي مساحة هذه المواقع قرابة 32,348 هكتاراً.

كانت الرؤية المستقبلية للمنطقة الحرة بعدن تتمثل في تطويرها إلى كيان حديث قائم على سلسلة من النشاطات اعتمادًا على ميزة التنافسية؛ بحيث تكون مركزًا جاذبًا للاستثمار المحلي والدولي، فالمنطقة الحرة بعدن وبإمكانياتها غير المستغلة توفر أساسًا فعليًا لصياغة رؤية متماسكة لتصميم:

• مركز عالمي شامل للنقل والعمل.

• جذب وخدمة مستثمرين إقليميين وعالميين.

• المساهمة بقوة في ازدهار الاقتصاد الوطني.

أنشأت المنطقة الحرة بعدن كإطلاقة لتجربة المناطق الحرة بعموم اليمن، وقد كان الهدف من إنشائها هو جعل عدن بالكامل منطقة حرة؛ بحيث تشكل رافدًا قويًا للاقتصاد الوطني وحاضنة للاستثمارات المحلية والخارجية.

وبالفعل بدأت المنطقة الحرة تشكل عامل جذب شديد الإغراء لرؤوس المال اليمنية والأجنبية؛ بغية الاستفادة من المزايا والإعفاءات الضخمة التي توفرها المنطقة الحرة، وقانونها الخاص للمشروعات الاستثمارية..

المزايا

- وجود ميناء خاص بالمنطقة الحرة وهو ميناء الحاويات.
- حرية تحويل رأس المال المستثمر وأرباح المشروعات إلى الخارج.
- حرية اختيار مجال الاستثمار والشكل القانوني للمشروعات.
- حرية تحديد أسعار المنتجات وهامش الربح.
- عدم وجود حدود دنيا أو قصوى لرأس المال المستثمر.
- عدم وجود حدود على جنسية رأس المال حيث يمكن أن ينفرد المستثمر الأجنبي أو يشارك بأي نسبة في الاستثمار.
- منح المستثمرين الأجانب تسهيلات في الإقامة.
- منح العاملين الأجانب تصاريح إقامة بناء على طلب المشروع.

الإعفاءات

- إعفاء كافة الأصول الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج اللازمة لمزاولة نشاط المشروع من أية رسوم جمركية أو ضرائب على المبيعات أو غيرها من الضرائب طوال فترة مزاولة النشاط، حتى لو اقتضت طبيعة النشاط تواجدها بصفة مؤقتة خارج المنطقة الحرة.
- إعفاء صادرات وواردات المشروع من وإلى خارج البلاد من أية رسوم جمركية أو ضرائب سواء كانت ضرائب على المبيعات أو غيرها من الضرائب أو الرسوم المعمول بها داخل البلاد.
- عدم خضوع المشروع وأرباحه للقوانين أو التشريعات الضريبية أو الجمركية المعمول بها داخل البلاد طوال فترة مزاولة النشاط.
- عدم خضوع واردات وصادرات المشروع من وإلى خارج البلاد إلى إجراءات جمركية أو قواعد استيرادية عادية معمول بها داخل البلاد.
- إعفاء واردات المشروع المحلية من الضرائب على القيمة المضافة.
- إعفاء بضائع الترانزيت المحددة الوجهة من سداد أية رسوم مقررة على السلع الداخلة والخارجة.
- إعفاء كامل المكونات المحلية للسلع المنتجة بمشروعات المناطق الحرة من الرسوم الجمركية عليها في حالة البيع للسوق المحلية (داخل البلاد).³

الأهداف العامة للمنطقة الحرة عدن

- إنشاء المشروعات الإنتاجية الصناعية التي يكون الهدف الأساسي من إقامتها هو التصدير.
- زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية.
- قيام المشروعات الإنتاجية التي تعمل على سد احتياجات الاستهلاك المحلي بدلاً من الاعتماد على استيراد كل السلع الاستهلاكية والإنتاجية.
- استقطاب وجذب رؤوس الأموال الأجنبية والتي تجلب معها التقنيات الحديثة في الإنتاج والإدارة.

- المساهمة في تنشيط حركة التجارة الداخلية والخارجية.
- تعمير وتنمية عدن كمدينة حاضنة للمنطقة الحرة، وخلق نوع من التوازن الاجتماعي والاقتصادي بينها وبين المدن الأخرى.
- إيجاد فرص عمل جديدة، ورفع مستوى المهارات الفنية والإدارية بما تستحدثه مشروعات المناطق الحرة من معرفة فنية حديثة وتكنولوجيا متطورة والحد من مشكلة البطالة.
- تنشيط الصناعات المساندة.
- المساهمة في زيادة الدخل الوطني وإعادة توزيعه.
- إيجاد صناعات منتجة تكون نموذج للصناعة المحلية التي تحاول الالتحاق بالسوق الخارجية.

أسباب اختيار عدن كمنطقة حرة

- تتوافر في عدن أسباب لا تتوافر مجتمعة في أي مكان في الأقاليم جعلتها مناسبة تمامًا لتكون منطقة حرة، منها على سبيل المثال لا الحصر:
- موقع جغرافي مميز.
 - مدخل طبيعي إلى الميناء بعمق يصل إلى 40 مترًا بقنوات سهلة التعميق.
 - تسهيلات إرشاد لسفن عالية التطور والتقنية للملاحة.
 - وفرة في مساحات الأرض تقدر بـ 325 كم2 صالحة للتوسعة والتنمية.
 - أسواق نامية تضم 200 مليون مستهلك في جوار اقتصاديات مجلس التعاون الخليجي المتسارعة اتساعًا وجوار دول إقليمية أخرى مشابهة.
 - تسهيلات ومرافق تخزينية وتوزيعية ملائمة للتعامل مع أفريقيا والبحر الأحمر والخليج العربي.
 - وفرة الموارد البشرية المحلية منخفضة التكلفة نسبيًا وغيرها من المميزات.
- ولضرورة وجود الموانئ للتعاضد من دور وفاعلية المنطقة الحرة فقد تم إنشاء مؤسسة موانئ خليج عدن بقرار رئيس الجمهورية رقم 61 لسنة 2007م والذي حلت به مؤسسة موانئ خليج عدن محل مصلحة الموانئ اليمنية في عدن.

تلخيص للمشكلة

بدأت المنطقة الحرة بتلقي الضربات التي أعاققت تحقيقها للهدف الذي أنشأت من أجله، وكانت بعض هذه الصدمات عبارة عن حوادث أمنية أثرت على عملها وكانت بعضها عبارة عن قرارات من مجلس الوزراء - الذي تتبعه المنطقة الحرة - تمثلت في حرمانها من أهم امتيازاتها وهو ميناء الحاويات الذي صدر في عام 2004م قرار بسحبه من المطقة الحرة وتسليمه لوزارة النقل، وقد تلتها عدة قرارات أخرى. كما كان بعضها عبارة عن تصرفات فردية تمثلت في البسط العشوائي على أراضي الدولة الواقعة في حرم المنطقة الحرة، ولا ننسى تعدد الجهات الأمنية والإدارية التي تعمل داخل المنطقة الحرة.

المنهجية

تعتمد منهجية هذه الورقة على المقابلات الميدانية، والمصادر المكتبية، وتلك المتاحة على الانترنت، حيث تم إجراء عدد من اللقاءات النوعية مع كوادر المنطقة الحرة، ورؤساء أقسامها، وعدد من رجال الأعمال وأصحاب المشاريع الاستثمارية إلى جانب مقابلات أخرى تم إجراؤها بالاتصال عبر الإنترنت.

ركزت المقابلات على جمع المعلومات والآراء حول ماهية المشاكل التي تعاني منها المنطقة الحرة، ومدى انعكاس ذلك على البيئة الاستثمارية في البلاد إلى جانب البحث عن الحلول، والبدائل الواقعية لمعالجة تلك المشاكل، وتنوعت المصادر الأخرى بين التقارير، والدراسات السابقة، والمقالات التي تتناول اقتصاديات المنطقة الحرة.

الأهداف

تهدف الورقة إلى:

- تسليط الضوء على أهمية المنطقة الحرة كرافعة اقتصادية للبلاد.
- تحديد المشاكل التي تعاني منها والصعوبات التي تواجهها.
- وضع تصور عام لبعض الحلول المقترحة.

الوضع الراهن للمنطقة الحرة بعدن⁴

كان الهدف - كما ذكرنا - من إنشاء المنطقة الحرة بناء على نص القانون رقم 4 لسنة 1993م بشأن المناطق الحرة هو جعل عدن بالكامل منطقة حرة ويطبق عليها نظام المناطق الحرة بالتدريج.

إلا أنها ومنذ نشأتها في العام 1993م وحتى الآن واجهت العديد من الصعوبات التي أعاقت قيامها بدورها الذي كان منوطاً بها، ونتج عن ذلك عجزها عن استكمال ما قامت من أجله من أهداف، بل وعجزها عن تقديم الخدمات التي يطلبها المستثمرون سواء أصحاب المشاريع العاملة في نطاق اختصاصها أو الجديدة التي ترغب في الاستثمار فيها.

ونورد - فيما يلي - بعضاً من هذه المشاكل والمعوقات:

- 1 - حادثتي تفجير المدمرة الأمريكية يو إس إس كول قبالة ميناء عدن تشرين الأول / أكتوبر 2000م ثم ناقلة النفط الفرنسية ليمبورغ في المكلا سنة 2002م. 5
- فقد كان عدد الحاويات المناولة في ميناء الحاويات 450000 أربعمائة وخمسون ألف حاوية ترانزيت في السنة ليصبح بعد هاتين الحادثتين 10000 حاوية فقط،

4 - حول أنشطة المنطقة الحرة التحديات والمعالجات، علوي باهرمز، مدير الاستثمار في المنطقة الحرة سابقاً ومستشار محافظ عدن.

5 - إحصائية مناولة الحاويات 2000م-2013م - المنطقة الحرة-عدن.

وذلك عائد لأسباب كثيرة أبرزها ارتفاع تكاليف التأمين على الحاويات المتجهة صوب ميناء عدن.

2 - صدور القرار الجمهوري رقم 61 لسنة 2007م بإنشاء مؤسسة موانئ خليج عدن والذي آلت - بموجب المادة 4 منه - إدارة ميناء عدن للحاويات من المنطقة الحرة إلى مؤسسة موانئ خليج عدن التابعة لوزارة النقل.

نبذة عن محطة عدن للحاويات (ميناء الحاويات):

تم بناء محطة عدن للحاويات لاستيعاب سفن الحاويات الضخمة، وتم افتتاح المحطة في آذار/ مارس 1999م، وتوفر المحطة خدمات مناولة الحاويات من الدرجة الأولى.

تقع محطة عدن للحاويات على الشاطئ الشمالي لميناء عدن الداخلي، وتقوم المحطة بمناولة بضائع الترانزيت وحاويات واردات وصادرات السوق المحلية، وتمتلك المحطة مرسين يبلغ طولهما الإجمالي (710) متر بعمق محاذي (16) متراً على مستوى الصفر. يمكن للمرسين استقبال سفن حاويات بطول إجمالي 350 متراً، كل مرسى مجهز بسبع جسريه اثنان نوع ليبهر بقدرة رفع (65) طنًا بوجود الاسبريدر (تم دخولهما الخدمة في العام 2012م)، ويمكنهما الوصول إلى مسافة (60) متراً من مقدمة الرصيف أي ما يعادل (22) صفًا أفقيًا من الحاويات على السفينة، وعدد (5) رافعات نوع فانتزي - ريجائني بقدرة رفع (40) طنًا بوجود الاسبريدر (تم تركيب أربع منها في 1999م - إحداهن تم إزالتها في تشرين الثاني/ يناير 2020م- والخامسة تم تركيبها في عام 2002م)، يمكنها أن تصل إلى مسافة (52) متراً من مقدمة الرصيف أي ما يعادل (18) صفًا أفقيًا من الحاويات على السفينة.

تغطي مساحة خزن الحاويات مساحة إجمالية قدرها 45 هكتارًا، وتوفر الساحة شقوق أرضية بمساحة 6636 x 20 قدم لعدد (31) وحدة (Block) من الحاويات، وتبلغ الطاقة الاستيعابية (19.477) حاوية نمطية بارتفاع (3) و(4) رصات عمودية. تمتلك محطة عدن للحاويات أسطولاً من معدات ساحة الخزن المتمثلة بعدد (16) رافعة مطاطية (RTG)، وعدد (29) قاطرة، و(65) مقطورة برية، وكذلك (2) رافعات حاويات فارغة، و(رافعتين) متحركتين للحاويات المتمثلة (Reach Stackers)، وعدد (9) رافعات شوكية.

تستوعب الساحة التخزينية عدد (269) نقطة تبريد لربط الحاويات المثلجة في وحدة تخزين منفصلة. كما يوجد في الساحة الخلفية لمحطة عدن للحاويات محطة شحن وتفريغ الحاويات (CFS) خاصة بشحن وتفريغ وخزن البضائع المشتركة بمساحة 97 متر x 48 متر وتحتوي على مكاتب معدة وجهازهزة للإيجار. تمتلك محطة عدن للحاويات محطة خاصة لتوليد الطاقة الكهربائية قادرة على توليد طاقة كهربائية على مدار الساعة بقدرة (14.7 ميجاوات)، وكذلك محطة معالجة مياه الصرف الصحي، وموقع لصيانة الحاويات المبردة، ومرافق للصيانة والغسيل، كما تشغل المحطة أسطولاً من سيارات الخدمة، والصيانة، وسيارات الطوارئ، وتقوم المحطة حالياً بعملية تحديث لبنيتها التحتية وكذا المعدات والعمليات لتوفير قدرة مناولة إضافية⁶.

المشاكل الناجمة عن قرار سحب ميناء الحاويات من المنطقة الحرة

لقد فوت هذا القرار على المنطقة الحرة عائدات كبيرة كان من المفترض أن توجهها المنطقة الحرة لإقامة وتمويل المشاريع الاستثمارية القائمة فعلياً. حيث كانت المنطقة الحرة تحصل على عائدات كبيرة من إدارة هذا المرفق الحيوي، فقد وصلت مناولة الحاويات فيه إلى أكثر من 250000 مائتين وخمسين ألف حاوية في العام 2004م مقارنة بـ 50000 خمسين ألف حاوية في العام 1999م، وبهذا القرار فقدت المنطقة الحرة هذا الرافد المالي الهام، مما أصاب قدرتها على القيام بواجباتها في مقتل.

والغريب أن هذا التوجه قد كُرس بالقانون رقم 23 لسنة 2013م بشأن الموانئ البحرية والذي نص في مادته الثامنة على أن تتولى سلطة الموانئ المختصة دون غيرها تقديم خدمات الموانئ أو أداء أي نشاط أو خدمة تتصل أو تتعلق بالميناء، مما يثير التساؤل -بالحاح- عن سبب هذه السياسات التي تمارس من مجلس الوزراء تجاه المنطقة الحرة.

3 - صدور قرار مجلس الوزراء رقم 29 لسنة 2021م بشأن تحديد حرم ميناء عدن ومساحاته التطويرية.

حيث اعتبرت فيه كافة المساحات المائية والأرضية المحاذية للميناء جزءاً من المخطط التطويري للميناء المقرر وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (433) لعام 2006م،

كما كلف القرار اللجنة الوزارية المشكلة بموجب القرار رقم (1) لعام 2014م لمتابعة تنفيذه، ومتابعة الإجراءات القانونية اللازمة لإلغاء التراخيص الممنوحة من إدارة المنطقة الحرة - عدن، للشركات الاستثمارية لإقامة مشاريع على المساحات المائية والأراضي المحاذية لميناء عدن.

هذه القرارات ومثيلاتها حرمت أكثر من 370 مشروعًا قائمًا و36 مشروعًا مزعمًا إقامته 6 من الميزات التي تقدمها المنطقة الحرة كما حرمت المنطقة الحرة من المداخل التي كانت ستحصل عليها إذا ما قدمت خدماتها لهذه المشاريع.

4 - التعدي على أملاك الدولة من أراضي وعقارات ومنها أراضي المنطقة الحرة عدن.

5 - تعدد الأجهزة الأمنية التي تتعامل مع الميناء والجمرك.

6 - عدم قدرة الهيئة على تقديم تسهيلات للمستثمرين الراغبين في جعل عدن مركزًا لأعمالهم.

7 - التدخلات المستمرة في عمل المنطقة الحرة من قبل الجهات الرسمية الأخرى مما أضعف نظام النافذة الواحدة في المنطقة الحرة عدن.

8 - تراجع الاستثمارات الصناعية والتخزينية في المنطقة الحرة.

9 - المشاريع السكنية في المنطقة الحرة عدن.

على الرغم من الانتقادات التي طالت المنطقة الحرة بسبب صرفها أراضٍ تابعة لإشرافها لشركات عقارية لتقييم عليها مشروعات سكنية فقد عارض الكثير هذا التوجه من منطلق ان إنشاء مدن سكنية على أراضي المنطقة الحرة يتعارض مع الهدف الذي أنشأت لأجله المنطقة الحرة وهو جذب الاستثمار، فلا شك أن إنشاء أحياء سكنية لايعتبر استثمارا خلاقا يوفر فرص للعمل ويساهم في الاستقطاب الدائم والمتجدد للعملة الصعبة فهذه الأحياء والأنشطة التي من المتوقع أن تعمل بداخلها بالبقالات والأفران والمستشفيات والمحلات وغيرها لن تكون بأي حال من الأحوال خاضعة لقوانين المنطقة الحرة وستخرج المنطقة التي أنشأت عليها هذه الأحياء من سلطة وقانون المنطقة الحرة لتدخل ضمن سلطة الإدارة المحلية والبلديات وبهذا تتآكل الأراضي التابعة للمنطقة الحرة لتصبح أحياء سكنية بدلا من أن تصبح بيئة استثمارية صناعية أوخدمية. إلا إن مؤيدي هذا التوجه من كوادر المنطقة الحرة لديهم ما يبرره.

حيث يردون بأنه وبموجب قرار مجلس الوزراء رقم 24 لسنة 2009 م قد تم تعديل وصف المنطقة العاشرة (ج) من قرار مجلس الوزراء رقم 65 لسنة 1993م لتسمح بإضافة نشاط المشاريع السكنية والتجارية والخدمية.

وقبل ذلك يستندون إلى اللائحة التنفيذية للقانون رقم 4 لسنة 1993م التي صدرت بقرار مجلس الوزراء رقم 295 لسنة 1999م، والتي أجازت في المادة 33 للمنطقة الحرة إقامة مشاريع الإسكان، والتي تتمثل في المدن السكنية المتكاملة، والمجمعات السكنية، والمجمعات الإدارية، وأعمال المقاولات.

ويبلغ عدد المشاريع السكنية حوالي 53 مشروعاً تقع في مساحة تقدر بـ 9,070,663 متراً مربعاً معظمها في قطاع (ج).

10 - عدم توافر المستودعات التي تلبي الحاجة التخزينية للمنطقة الحرة.

رغم أن أهم نشاط يمكن أن يلعب دوراً حيوياً في النهوض بالمنطقة الحرة عدن هو النشاط التخزيني، والذي يجعل من المنطقة الحرة عدن مركزاً لتخزين البضائع، وإعادة تصديرها إلى الأسواق المستهدفة إلا أن المنطقة الحرة لا توجد فيها مخازن معدة لهذا الغرض.

ولذلك فمن المفيد للجهات المعنية في المنطقة الحرة أن تعيد ترتيب الأولويات في ظل هذا التنافس الشرس مع المناطق الحرة الأخرى، ويجب ان ينصب اهتمامها على بناء مستودعات تساعد ميناء الحاويات لجذب مزيد من المستثمرين؛ لاستخدام ميناء عدن كميناء محوري في المنطقة؛ لإعادة توزيع البضائع للأسواق المستهدفة.

وعند استعراض أنواع أنشطة المناطق الحرة المماثلة فإن نشاط التخزين في منطقة جبل علي بإمارة دبي مثلاً يشكل %70 من مجمل الأنشطة، وكذلك الحال بالنسبة إلى المناطق مثل صلالة والمزيونة في سلطنة عمان، وجيبوتي فإن أنشطة التخزين تشكل أكثر من %60 من أنشطتها.

وللعلم فإن المنطقة الحرة تتميز بكونها بيئة استثمارية، ولهذا لا تمنح تملكاً للأراضي، بل تؤجر الأرض للمستثمرين لإنشاء مشاريعهم وفق شروط معينة تضمن تنفيذ المشروع وإذا تعثر فيمكن إلغاء الترخيص ومنحه لآخر قادر على تنفيذه بصورة أنجح وبذلك تكون العملية متجددة دائماً لصالح نجاح أنشطة المنطقة الحرة.

بعض الحلول المقترحة

في مجال استرداد الهيئة لميناء الحاويات:

- 1 - ينبغي أن يقوم مجلس الوزراء بإعادة النظر في القرار القاضي بسحب ميناء الحاويات من المنطقة الحرة ونقل صلاحية إدارته لجهة خاضعة لوزارة النقل . ويتصور أن إعادة النظر هذه منطقية بحكم أن الهيئة تتبع مجلس الوزراء مباشرة ولذالك فهو المعني بمراجعة وتقييم قراراته تجاهها .
- 2 - قد يتعين -في حال تعذر المجلس إعادة النظر في قراره المذكور - على المنطقة الحرة السعي لاستصدار قرار منه المجلس يلغي هذا القرار .
- 3 - كما يمكن ان تتقدم المنطقة الحرة بدعوى للقضاء الإداري هذا القرار. كما يمكنها أيضا أن تسعى لاستصدار قرار جمهوري يلغيه ويعيد لها سلطتها على الميناء. فلن تتمكن منطقة حرة من العمل بدون ميناء يدعم أنشطتها ويكمل دورها بحيث تكون قادرة على استثمار عائداته في تمويل مشاريعها. ولا ننسى أن المنطقة الحرة هي الجهة التي قامت في بداية عملها بإنشاء محطة الحاويات وذلك بالتعاقد مع الشركات المختصة (يمن فست ثم بي إس إيه) لبناء الميناء الذي صمم لخدمة و لتلبية حاجة المنطقة الحرة إلى تدشين وتدعيم تجارتي الترانزيت والتخزين اللتين تعتبران من أهم أنشطة المنطقة الحرة في أي مكان في العالم، وليس لأن ليصبح ميناء محليا كما هو الحال عليه الآن.

في مجال استرداد المنطقة الحرة لأراضيها:

- 1 - يجدر بالهيئة أن تحصر الأراضي التابعة لها، والتي تم التعدي عليها، واستكمال كل الإجراءات القانونية ورفع قضايا إلى الجهات الأمنية والنيابية والقضائية ضد المعتدين سواء كانوا مؤسسات أو أفراد، وكذلك نشر إعلانات تحذيرية بصورة دورية.
- 2 - التمسك بالقانون وإلغاء أي مشاريع تم الترخيص لها، ولم تتم أي خطوات تنفيذية بحسب قرار الموافقة الأولية، وسحب الأراضي الممنوحة لهذه المشاريع؛ حتى لا تقع ضمن عمليات المتاجرة بالأراضي.

في المجال الأمني:

- 1 - تعزيز قدرات الذراع الأمني للهيئة الممثلة بشرطة المنطقة الحرة، ومنحها صلاحيات حماية أراضي المنطقة الحرة، وتنظيم عملية الدخول والخروج من وإلى مواقعها.
- 2 - تقليص عدد الجهات الأمنية العاملة في ميناء المنطقة الحرة.

في المجال الإداري:

- 1 - العمل على توفير الأموال اللازمة لبناء عدد من المستودعات تساهم في تلبية احتياجات المستثمرين في تخزين بضائعهم، وبالتأكيد سيعطي دفعة قوية لأنشطة المنطقة الحرة وسيرفد الهيئة بموارد مالية جيدة.
- 2 - عمل دورات تنشيطية لموظفي الهيئة؛ من أجل رفع قدراتهم الفنية، وتزويدهم بكل جديد فيما يخص اقتصاد المناطق الحرة، وتزويدهم بآخر الإحصائيات والمعلومات للمناطق المماثلة، بحيث يستطيع الموظف أن يتعامل مع المستثمرين المحتملين بكفاءة أكثر.
- 3 - يجب العمل على حل الإشكال فيما يخص ميناء المنطقة الحرة، وإنهاء عملية الازدواج في وظيفته، بحيث تخضع كل أنشطته لقانون المناطق الحرة في ظل تحول تبعيته إلى جهة ليس لها علاقة بتنفيذ قانون المناطق الحرة.
- 4 - تفعيل إعداد الخطط لعمل المنطقة الحرة بحيث يكون نشاطها وفق خطط مدروسة وضرورة متابعة تنفيذ هذه الخطط.

الخاتمة:

لا نجد بُدًا من تذكير رئاسة مجلس الوزراء بأن المنطقة الحرة تتبعه مباشرة بموجب المادة الرابعة من القرار الذي أنشأت بموجبه، وهو القرار رقم 4 لسنة 1993م، كما نهيىب به احتضان المنطقة الحرة، والعمل على إعادة تأهيلها، ومساعدتها في الخروج من أزمتها الحالية إذ سيشكل هذا التوجه استرداد المنطقة الحرة لدورها كرافد مهم من روافد الاقتصاد الوطني، يساهم في استقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات المحلية والأجنبية.

بالتأكيد ستكون هناك صعوبة في بداية تنفيذ حزمة الإجراءات لتحسين الأداء لكن ليس هناك من حلول أخرى سوى أن نبدأ المعالجات وتقديم حلول ذاتية من أجل المصلحة العامة.

إن العوائد من تقديم خدمة جيدة للمستثمرين ومستخدمي موانئ عدن ستكون كبيرة للمجتمع بشكل عام، وستعمل على تحسين الحالة الاقتصادية بما فيها البنى التحتية للمدينة، وكلما تم جذب أكبر عدد ممكن من المستثمرين كلما زادت العوائد الاقتصادية، لذلك العالم يتنافس في جذب الاستثمارات عن طريق تقديم المزيد من التسهيلات.



مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي أحد أهم منظمات المجتمع المدني اليمنية التي تعمل في الشأن الاقتصادي والتوعية بالقضايا الاقتصادية وتعزيز الشفافية والحكم الرشيد ومشاركة المواطنين في صنع القرار، والعمل على إيجاد إعلام مهني ومحترف.

اليمن - تعز - حي الدحي

☎ 00967-4- 246596

© www.economicmedia.net
✉ economicmedia@gmail.com
📍 @Economicmedia
🌐 Economicmedia